محافظات

سد بني المهلهل يتحول إلى بؤرة للبعوض والقمامة

في منطقة بني المهلهل بمديرية الحيمة الداخلية بمحافظة صنعاء، تسبب منع الأهالي من ري مزارع البن واللوز وغيرها من محاصيلهم الزراعية، من مياه السد بالمنطقة الذي تم تنفيذه من قبل الدولة قبل أكثر من عام، تسبب بتحويل ذلك السد إلى مستنقع للمياه الملوثة وإلى بؤرة للبعوض والذباب والقمامة، الأمر الذي يهدد بانتشار العديد من الأمراض الوبائية في صفوف أبناء بني المهلهل، وخاصة الشباب والأطفال الذين يلهون حول السد ويمارسون السباحة فيه.
"شؤون المحافظة" التقطت صورة توضح الحال الذي آل إليه وضع السد، جراء منع نافذين في بني المهلهل للمواطنين من الاستفادة من مياه هذا المشروع في ري مزارعهم بقصد إخضاعهم لمطالب أولئك النافذين المتمثلة بدفع ستة ملايين ريال مقابل (بدل متابعة) لتنفيذ مشروع السد مما يتطلب من الجهات المعنية التحرك سريعا لوضع الحلول الناجعة لهذه المشكلة القائمة التي تهدد حياة المواطنين وتتسبب بحرمانهم من حقهم في الاستفادة من مشروع المياه الذي نفذ لصالحهم (للصالح العام).

تصوير / أسامة الغيثي

منطقة ملغومة في اليمن

المحافظات والمديريات والقرى التي يتم زراعة الألغام فيها، داعياً منظمات المجتمع المدني ووزارة الداخلية للخروج بحلول دائمة وجذرية خاصة في مناطق النزاع لوقف زراعتها.

معاناة بلا حدود

صالح محسن الضحياني واحد ممن يعانون من انفجار الألغام يقول: لا يتصور أي إنسان الصدمة النفسية أثناء الحادث وهي أول وأخطر مشكلة يلاقيها المصاب فبمجرد أن يفيق من غيبوبته بعد العملية الجراحية في المستشفى يكون أول شيء يفعله هو تفقد أجزاء جسده ليعرف ماراح منها وما بقي.، ويكرر ذلك مرات عديدة، حتى يتيقن مما فقد من جسده وعند هذا اليقين تحدث الصدمة النفسية الرهيبة للمصاب، وتبدأ الأسئلة المريرة والمقارنة المؤلمة بين ما كان عليه وما هو كائن فعلاً، وعادة ما تدور الأسئلة عن المستقبل المظلم بالنسبة له، وتكون الأسئلة اكثر مرارة إذا ما كان المصاب إحدى الإناث...

صعوبات مجتمعية

حزام داحش، هو الآخر أحد المصابين بانفجار الألغام في منطقة نهم يتحدث عن معاناته قائلاً: يواجه المصاب عدة مشاكل أثناء تلقي العلاج تبدأ بالاحتياج إلى الدم ، مرورا بتكاليف العمليات والعلاج الباهظة التي لا تقدر الأسرة على تسديدها، وقد وصل الأمر مرات عديدة أن يحجز المصاب في المستشفى حتى تسديد تكاليف العلاج خاصة في المستشفيات الأهلية، وانتهاء بالأخطاء الطبية أثناء العمليات فغالباً ما تكون عمليات البتر غير صحيحة وتترك أجساماً غريبة في جسم المصاب الذي يضطر لإجراء عمليات تكميلية لتصحيح البتر وإزالة الشظايا.. إضافة إلى صعوبات أخرى كبيرة تقع من ناحية مجتمعية لأن الضحية يتجه في هذه المرحلة نحو خيارين: إما التعافي التدريجي والتأقلم مع الواقع الجديد ، وصولاً إلى استعادة مكانته الاجتماعية.. أو الاتجاه نحو التدهور والعزلة والشعور باليأس والانطواء على الذات وصولاً إلى العقد النفسية الصعبة والجنون أحيانا . والسبب في كلا الحالتين يرجع إلى مدى تدخل الدولة والمجتمع والأسر تجاه الناجين من الألغام سلباً أو إيجابا .. والغالب الأعم الذي يحدث في اليمن مع الأسف هو التدخل السلبي الذي يؤدي للاتجاه الثاني، وهنا نطالب بمراكز متخصصة لإعادة التأهيل البدني والنفسي والتدريب المهني في المناطق المتأثرة.

موقف واضح

الجانب الرسمي استمع لاحصائيات الألغام المنتشرة في مناطق النزاع وكان له موقف واضح منها حيث أفاد اللواء عبدالرحمن حنش، وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة بأنه يجب إيجاد قوانين تحرم وتجرم استخدام زرع الألغام في الصراعات المسلحة وبذل جهود لتفعيل دور القضاء لتجريم هذا الفعل مشدداً على وضع كل من يقدم على هذا الفعل ضمن قائمة الإرهاب وعلى القانون ملاحقتهم ومطاردتهم لكي ينالوا جزاءهم الرادع في مثل هذه الجرائم.
مشيراً إلى ضرورة الإسراع في نزع الألغام المتواجدة في مناطق النزاع وسحبها من السوق السوداء للحد من ظاهرة انتشارها.

المنظمات الغائب الحاضر

منظمات المجتمع المدني البعيدة عن مناطق النزاع تفتقر لبرامج تساعد في الحد من انتشار هذه الظاهرة والتوعية بمخاطرها كما يوضح رئيس منظمة رقيب لحقوق الإنسان الدكتور عبدالله الشليف بالقول: نسعى للمشاركة مع ممثلين من عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المختصة بالألغام بعقد برامج عمل حول هذه الأزمة، لتسليط الضوء على خطورة الألغام الفردية وأخطارها ومضارها ووجوب التخلص منها والذي لن ينجح إلا بتعاون الجهات ذات الاختصاص ومنظمات المجتمع المدني لوقف سقوط ضحايا الألغام خاصة في وقت مر علينا وهو اليوم العالمي للتوعية بالألغام الذي صادف الرابع من ابريل.
مشيراً إلى أن المنظمة طالبت أكثر من مرة بسرعة الكشف عن الخرائط التي تبين مناطق زراعة الألغام في مناطق النزاع والعمل على نزعها وتخصيص مساحات آمنة للأطفال والمواطنين وكذا توفير الاحتياجات الضرورية للمتضررين منها.

المشغولات الخزفية.. موروث عريق تُبدعها أيادٍ ماهرة

في قلب مدينة الشيخ عثمان وعلى بُعد أمتار من جامع الهاشمي يعرض مفيد طه محمد المحمدي مبيعاته من الأدوات الخزفية والفخارية التقليدية التي تشتهر بإنتاجها عددٍ من المناطق اليمنية كجزء من التاريخ العريق للموروث في بيآت المجتمع اليمنّي المختلفة ورغم طفرة الثورة الصناعية الكبرى التي اجتاحت أسواق العالم في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وتأثر المجتمعات البشرية بمخرجاتها من منتجات الأدوات الاصطناعية التي تزخر بها المراكز التجارية والأسواق الشعبية على حدٍ سواء إلا أن المواطن لم يستغنِ في حالات أُخرى عن إقتناء قطعة ماء من المشغولات الخزفية التي تدخل في الاَستخدام المنزلي

عدن / صالح الدابيه

حيث تُعد شجرة النخيل التي كرّمها الله سبحانه وتعالى بمنافع جمّة في صنع الأواني المختلفة من سعفها ومنها رطب التمر ومايحويه من فوائد صحية في قوله تعالى: (إليكِ بِجِذعِ النّخلةِ تساقط عَليكِ رُطباً جَنياً) ـ الآية 25 من سورة مريم ـ هذا عدا الإستفادة من سعف النخيل التي تُبدع أيدي المهرة من الحرفيين في إنتاج مشغولاتهم الخزفية التي تشتهر بها عدة مدن يمنية مثل: حضرموت، وشبوة، وأبين، والحديدة، وتعز، ولحج، وسقطرى وغيرها من المناطق الأخرى .
يمر به المتسوقون يومياً للسؤال عما جاء به من مشغولات مطلوبة للزبائن الكرام الذين يأتونه من مديريات محافظة عدن أو المتسوقين من المناطق المجاورة كلحج، وأبين الذين لايجدون تلك المشغولات الحرفية على وجه السرعة في مناطقهم ليعودوا بها ضمن مقتنياتهم المنزلية إلى مناطق المنشأ من معرضه المفتوح على أحد الشوارع المتداخلة المجاورة لجامع الهاشمي حيث تُعرض منتجات الخزف إلى جانب المنتجات الفخارية والحديدية حيث تحدث مُفيد المحمدي قائلاً: منذ حولي 8 سنوات كانت بدايات اهتمامي ببيع المنتجات الحرفية التي لاتتطلب عرضها في مركز تجاري مغلق تُنمقه الأضواء والديكورات أو نيون اللوحات الإعلانية بل تُعرض هنا على الشارع العام لقيمتها المادية والرمزية البسيطة للمواطن ولكل منطقة خصوصيتها من هذه المنتجات المعروضة التي أمامك مع تشابه بعضها أحياناً أو تميز منتج عن الآخر بحسب طلب الزبون فقد كان قديماً يأخذ المسافر من عدن المباخر الوهطي الطينية لأنها كانت تستخدمها الأُسر العدنية منذ قديم الزمان وتباع كهدايا للزائرين ومن المشغولات اليدوية الأخرى من لحج:
ـــ المسْرفة: وهي وعاء مفتوح دائري الشكل مصنوع من سعف النخيل وتستخدم كسُفرة لتناول الطعام في المنازل ويقبل على شرائها بعض الزبائن للتذكار بالزمن الذي كانت تعد أحد المقتنيات الرئيسية في المنزل حيث تحتل هذه المسْرفة أحد زوايا المنزل بعد غسلها من تناول الطعام .
ـــ الجعبة: وهي وعاء أسطواني الشكل مصنوعة من سعف النخيل لها غطاء وتستخدم لحفظ الطعام كالخبز قبل رواج المنتجات المعدنية والبلاستيكية والزجاجية وغيرها.
ـــ المُشْجُب: وهو ذات شكل أسطواني له رفوف وقوائم مُغلّفة بسعف النخيل المصبوغة بألوان مختلفة متداخلة ويُباع كأحد الأصناف الرئيسية لتجهيزات العروس وأحد الاستخدامات المنزلية اللازمة لها حتى يومنا هذا.

تشابه المشغولات

ويضيف المحمدي قائلاً: فإلى جانب المنتجات الخزفية من سعف النخيل التي كانت لحج تُغرق بها أسواق وبيوتات عدن قديماً لقربها الجغرافي يليها منتجات أحور ـ أبين إلاّ أن هناك تشابهاً كبيراً في أصناف المشغولات الخزفية المعمولة فعلى سبيل المثال كانت الأرائك الخشبية تُعمل وتُحاك بالحبال المفتولة بإتقان بأيادي العطّارين قبل اقتناء الأهالي للأسرَّة الحديدية أو من خشب الصّاج وتعد مناطق سهول تهامة من أكثر المناطق اليمنية تفرداً بذات الصنعة اليدوية إلى جانب مناطق أخرى مشابهة لها في المشغولات مثل: فدائم الجِمال (النوق)، والبقر، والوظف الذي يُعمل من شجر السّلب الذي يُزرع في المناطق الجبلية ويُستخدم كسلاح للمزارعين لثني الطيور، والحيوانات كالثعالب وغيرها عن العبث بالزروع والثمار في الحقول واستخدامه أيضاً في مناطق أخرى كوادي حضرموت الزراعية ، والسهول الزراعية في شبوة ـــ بيحان، يشبُم، وغيرها من المناطق الزراعية رغم دخول السلاح الناري بديلاً منافساً. وتعد المسرفة ـ سُفرة ـ الطعام كمشغول خزفي مشترك في مناطق يمنية متعددة إلى جانب جُعبة حفظ الطعام في مناطق: عرقة ـ شبوة، والمعجلة، وأحور في أبين التي تمتاز بإنتاج الجُعبة الخزفية ذات الصّبغة الحمراء ويزداد لونها بهاءً عند غسلها بعد إفراغها من الطعام وتشتهر بها حضرموت، وشبوة أيضاً التي تنتج التّور وهي وعاء متين لحفظ الخبز وأشد سماكةً من الجعبة وتُغلف بجلد الماعز لحفظ الطعام ساخناً وهي غالباً ماتُصدر إلى عددٍ من الدول الخليجية المجاورة لاستخدامها في حياة البداوة، ومن المشغولات الخزفية الأُخرى المتعددة من أحور أيضاً: السلقة للجلوس التي يستخدمها البداوة في حلّهم وترحالهم، التي تشتهر بإنتاجها شبوة كذلك إلى جانب مشغولات أحور من المراوح الخزفية اليدوية العادية وذات الصبغة الملونة، والمكانس، والكوافي وغيرها، ومن منطقة التربة، والزريقه، وبني شيبان، ووادي عبيرة، ومديرية الشمّايتين في تعز، و الحديدة وهي مشغولات منها مشابهة لسالفتها كالكوافي الخزفية المخروطية الشكل التي يستخدمها الفلاحون في الحقول كحماية للرأس من حرارة الشمس، والجعاب، والمسارف إضافة إلى الزنابيل التي يستخدمها البعض من المزارعين لجمع الثمار وكانت تستخدم سابقاً لجمع القمامة قبل أن يُستعاض عنها بوسائل أُخرى استهلاكية كالأكياس البلاستيكية.

وللفُخار زبائنه

ليست المشغولات الخزفية وحدها فقط من تحتل اهتمامي في البيع والعرض بل الفخار أيضاً وله زبائنه ويضيف المحمدي قائلاً: توجد أوانٍ فخارية تدخل في الاستخدامات المنزلية اليومية وهي كثيرة منها: الكيزان لحفظ الماء بارداً ويأتينا من الحديدة وهو لايختلف من حيث حفظ البرودة عن (المسب) الذي يُصنع من جلد الماعز في شبوة، وسقطرى، وحضرموت، والمهرة، وأبين ويُطلق عليه (عسينة) في مناطق الوازعية، والصبّيحة. ومن المنتوجات الفخارية التي يرغب في اقتنائها الزبون: المدر (الحرضة) من منطقة الجراحي في الحديدة، ومن منطقة قُحزة، والقاعدة في إب وذلك لوجود الأفران لحرق وإعداد الفخار كما توجد أوانٍ ومشغولات يدوية منزلية أخرى تنتجها هذه المناطق تدخل في احتياجات الأسرة اليومية.

يؤدي إلى الاستنزاف الجائر والمستمر للمياه الجوفية في الحوض، وعدم المبادرة في استخراج تراخيص لحفر الآبار، وبالتالي عدم الالتزام بالمعايير والضوابط الفنية عند حفر الآبار مما يسبب التدهور السريع للبئر، وبالتالي الاضطرار إلى الحفر الجديد أو التعميق، بالإضافة إلى عدم الاكتراث من قبل المقاولين بتطبيق قانون المياه ولائحته التنفيذية والقرارات ذات العلاقة بالتراخيص اللازمة للحفر.

تهديد للمستقبل

ويؤكد أن استمرار هذا الوضع يمثل تهديداً لمستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الأوضاع البيئية والصحية معرضة للخطر، بل إن هذا الحوض مهدد بأزمة مياه شاملة بفعل الهبوط المستمر والسريع لمناسيب المياه الجوفية، والأعماق الكبيرة التي وصل إليها حفر الآبار ونضوب الآبار الأقل عمقاً أو تكرار تعميقها بين عام وآخر، الأمر الذي يؤثر سلباً على الجدوى من استثمار المياه الجوفية المتبقية في الحوض.
وتحدث عن الإجراءات العملية للحد من الحفر العشوائي، مشيراً إلى أن الفريق المختص قام بتنفيذ زيارات دورية وطارئة لرصد وضبط مخالفات الحفر العشوائي والقيام بتحرير محاضر الضبط للمخالفات ومن ثم إبلاغ الجهات الأمنية والمجالس المحلية والنيابة لتوقيف المخالفات وحجز المخالفين مع معداتهم وإحالتها إلى القضاء للبت فيها وفقاً للقانون، لكن للأسف الشديد لا تقوم تلك الجهات بواجبها ومسئوليتها حيث لا يتم التعامل مع هذه القضية كقضية جوهرية تمس أمن البلد.
وتطرق إلى المخالفات التي تم ضبطها خلال العام الماضي في حوض عمران، بالقول: على الرغم من عدم وجود الدعم وشحة الإمكانيات المادية والبشرية لدى مكتب الهيئة بالمحافظة إلا أنها تقوم بأداء مهامها بقدر المستطاع وفي ظل الظروف الحالية حيث تم خلال العام الماضي تنفيذ (48) نزولاً ميدانياً تم خلالها ضبط (40) مخالفة حفر وتعميق في عدد من مناطق الحوض وتم إبلاغ ومخاطبة الأمن والمجالس المحلية والنيابة بتلك المخالفات، ومع الأسف الشديد لم يتم إيقاف أي مخالفة.

إجراءات ومتابعة

وعن الإجراءات العاجلة للتخفيف من الأزمة المائية يشير مدير عام فرع الهيئة إلى أن كافة الجهات الحكومية والمجالس المحلية قامت بتأدية مهامها ومسئولياتها كلٌ حسب اختصاصه لتفعيل قانون المياه رقم (33) ولائحته التنفيذية، وقرار مجلس الوزراء رقم (277) لسنة 2004م بشأن تنظيم عمل حفارات آبار المياه وحركتها في الجمهورية وتفعيل جميع الأنظمة واللوائح والقرارات السارية لضبط الحفر العشوائي وإيقافه.
* ومن هذه الإجراءات: تعزيز منهجية الإدارة المتكاملة في الحوض من خلال التخطيط المشترك والمتكامل للموارد المائية وإعادة هيكلة لجنة الحوض ودعمها باعتماد موازنة محلية سنوية لتقوم بالمهام المناطة بها كسلطة عليا في التخصيص والمراقبة والإشراف على موارد مياه الحوض وإدارتها، ومن ثم تشكيل لجان المناطق المائية ودعمها وبناء قدراتها لتحقيق واستكمال الإدارة المائية للموارد المائية في مناطقهم.
ولفت إلى أنه تم العمل على تقليص الفجوة المائية بين العرض والطلب من خلال قيام فرع الهيئة بالتنسيق والمتابعة مع بقية قطاعات المياه لتنفيذ التدخلات الفنية المطلوبة، منوهاً إلى أن الهيئة تعول على مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة للقيام بواجبها كون قضية المياه مسئولية الجميع، وتعتبر قضية أساسية يجب الاهتمام بها فلابد من إثارة الرأي العام حول هذه القضايا، بالإضافة إلى قيام وزارة المالية بتوفير الميزانية اللازمة لقطاع المياه بشكل عام والهيئة العامة للموارد المالية وفروعها بصورة خاصة للقيام بمهامها للحد من أزمة المياه.

توفير البيانات والمعلومات

وتطرق إلى الجهود المبذولة من قبل الهيئة العامة للموارد المائية لإدارة مياه حوض عمران منها: تم إجراء العديد من الدراسات والبحوث والمسوحات المائية وإنشاء شبكة رصد مائي لتوفير البيانات والمعلومات التي تبين حالة الوضع المائي في الحوض لتساعد على اتخاذ القرار والتخطيط السليم، وكذا العمل على توجيه دعم المانحين وبالأخص الأصدقاء الألمان بمختلف مكوناتهم ومشاريعهم في قطاع المياه لدعم حوض عمران.
وأكد أنه تم إنشاء مكتب للهيئة في محافظة عمران بالإمكانيات المتاحة لدى الهيئة لتمثيلها والقيام بالمهام المناطة بها، كما تم من خلال التنسيق والتعاون مع قيادة المحافظة إنشاء لجنة إدارة مياه حوض عمران بقرار مجلس الوزراء رقم (307) لعام 2008م بحيث تعتبر جهة مرجعية محلية في مجال الإشراف والرقابة على تنظيم إدارة وتطوير استغلال وتنمية الموارد المائية، وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، وذلك من خلال توجيه الجهود الرسمية والشعبية بهدف تحقيق الإدارة المتكاملة والمستدامة لهذه الموارد في حوض عمران، وبما يتوافق مع أهداف التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المائية، وخصوصاً قانون المياه وقانون السلطة المحلية، فعلى الرغم من الجهود المبذولة والدعم لتفعيل عمل اللجنة وتأهيل أعضائها من خلال تدريبهم في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإطلاعهم على تجارب الدول الأخرى من خلال تنظيم زيارات خارجية للأردن وتركيا، إلا أنها لم تؤد المهام المناطة بها وفقاً لقرار إنشائها لتعثر نشاطها منذ عام 2010م، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود واعتماد موازنة محلية للجنة أسوة بما تم اعتماده للجنة حوض أبين ولجنة دلتا تبن، هذا إلى جانب الأوضاع التي تمر بها البلاد حالياً.